العميري: إلى متى لا تحتكمون للشعب؟

السعدون: لا خير في أي نائب إصلاحي لا يستجوب الحكومة بعد مقاطعتها لجلسات مجلس الأمة

السعدون متحدثا في ندوة «ما هكذا تدار البلد»

جانب من الحضور

كتب مصطفى كامل

شددت ندوة «ما هكذا تدار البلد» على ضرورة عدم تعطيل الحياة السياسية في البلاد، مبدية الاستنكار من مقاطعة الحكومة لمجلس الأمة لمدة شهر، فيما طالب المشاركون فيها بعدم إعادة الوزراء المغضوب عليهم شعبياً، كون الإصرار على إعادة توزيرهم هو بمثابة رسالة حكومية مفادها التأزيم.

وفي ذلك قال النائب السابق بدر الداهوم إن الوضع الإقليمي لا يتطلب التهدئة بل يتطلب حكومة يهمها البلد والمواطن، مشيرا إلى أن الحكومة قبل الغزو رفضت المحاسبة من قبل الشعب ولجأت إلى تعليق الدستور وتسببت في تفتيت البلد مما أضعف قوة الوطن حتى جاء الغزو، وعرفوا بعدها ان الدولة لا يمكن ان تكون قوية الا بتماسك شعبها.

وانتقد الداهوم، اختلاق عذر الأوضاع الإقليمية كسبب لتعطيل الحياة في الكويت، مؤكدا أن البلد غير مأمون عليها في الوضع الطبيعي، عبر عدم محاسبة الفاسدين وتطبيق القوانين على الجميع، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الحكومة تسعى للتأزيم عبر إعادة وزراء عليهم غضب شعبي.

الداهوم: الحكومة تسعى للتأزيم عبر إعادة وزراء مغضوب عليهم شعبياً

ورأى الداهوم أنه لا عذر للنواب في محاسبة الحكومة، بل يجب أن نأمن على أنفسنا بأن لا نسمح بأن يعود وزير لا يستحق أن يكون على رأس قسم وليس وزارة، داعيا إلى النظر الى التاريخ إذا كانوا فعلا يريدون تعزيز الجبهة القوية.

من جانبه، انتقد رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون، مقاطعة رئيس مجلس الوزراء جلسات مجلس الأمة لمدة شهر، مؤكدا على ضرورة استجواب رئيس الوزراء في موضوع واحد وهو المقاطعة.

وأكد السعدون أن من يوافق من النواب الاصلاحيين على مقترح قانون الرياضة الأخير فإنه يرتكب جريمة في حق الكويت، مشددا على أن القانون لا يمهد فقط للاستيلاء على الأندية وانما يتعدى ذلك الى الهيمنة على النشء الذي هو بحكم الدستور مسؤولية الدولة.

بدوره، أوضح عبداللطيف العميري أن الحكومة تحاول إيهام المواطنين بالوضع الإقليمي السيء للدولة لتبرير فرض ضريبة القيمة المضافة او رسوم أخرى، او لتخفيض الرواتب، مؤكدا أن الشعب الكويتي لديه سخط كبير على اداء الحكومة، متسائلا: إلى متى لا تحتكمون للشعب؟.

استفسر كذلك عن الشهادات التي تم رفض اعتمادها

خليل عبد الله يسأل الفارس عن أسماء حاملي الدكتوراه أو الماجستير خلال السنوات العشر الماضية

أعلن النائب د.خليل عبد الله عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.محمد الفارس عن الكويتيين حاملي الدكتوراه أو الماجستير التي اعتمدت وكذلك التي تم رفضها خلال السنوات العشر الماضية.

ونص السؤال على ما يأتي:الاستفسار عن المواطنين حاملي شهادات الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما والتي تم اعتمادها وكذلك التي تم رفض اعتمادها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – تزويدي بكشف يتضمن أسماء الكويتيين الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما للخريجين من الجامعات خارج الكويت في جميع التخصصات العلمية التي تم اعتمادها من وكيل وزارة التعليم العالي، وذلك خلال السنوات العشر الماضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال، مع تزويدي باسم الجامعة والتخصص والمعدل ومقر الدراسة إذا كان يختلف عن الجامعة الأم.

2 – تزويدي بكشف يتضمن أسماء الكويتيين الحاملين لشهادة الدكتوراه أو الماجستير وما يعادلهما للخريجين من الجامعات خارج الكويت في جميع التخصصات العلمية من الذين طلبوا اعتماد شهاداتهم وتم رفضها، وذلك خلال السنوات العشر الماضية حتى تاريخ طرح هذا السؤال، مع تزويدي باسم الجامعة والتخصص والمعدل ومقر الدراسة إذا كان يختلف عن الجامعة الأم.

العتيبي يسأل وزير الداخلية عن السند القانوني لاستثناء بعض الفئات من القرار

عيسى الكندري يطالب الجراح باستشارة خبراء دستوريين للتأكد من عدم وجود شبهة بسحب المركبات

عيسى الكندري

خالد العتيبي

طالب رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بإعادة النظر في قرار سحب وحجز المركبات نتيجة مخالفة حزام الأمان أو التحدث في الهاتف والتأكد إذا ما كانت هناك شبهة دستورية في تطبيقه.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن ذلك القرار أثار جدلا واسعا وأحدث انقساما في الشارع الكويتي بعد أن تحدث البعض عن وجود شبهة دستورية في تطبيقه مطالبا الجراح باستشارة الخبراء الدستوريين مثلما أخذ برأي قيادات المرور للتأكد من وجود شبهة دستورية من عدمه.

وأضاف الكندري قائلا: إذا تبين للوزير الجراح من رأي الخبراء الدستوريين وجود شبهة دستورية في القرار فمن الواجب تراجع الداخلية عن تنفيذه نظرا لما عرف عن الجراح تميزه بتعاونه مع نواب مجلس الأمة.

من جانبه أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء في مقدمته ما يأتي:

منذ أيام قليلة أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية قراراً بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 81/1976 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون المرور وتعديلاته نص القرار على إضافة ثلاثة بنود جديدة بأرقام «27–28–29» إلى المادة «207» من القرار المشار إليه تجيز حجز المركبة في حالة ارتكاب المخالفات، مخالفات استخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان لقائد المركبة والركاب في المقاعد الأمامية، وبعدها بأيام قليلة تم استثناء بعض الفئات من تطبيق هذا القرار، وعليه يرجى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – لماذا لم يتدرج القرار بالعقوبة وفقا لما تنص عليه القوانين من وجوب تناسب العقاب مع المخالفة؟

2 – هل يوجد لدى وزارة الداخلية « أمر حجز مركبة يتضمن مخططا كروكيا، يبين فيه حال المركبة وقت رفعها بشأن خلوها أو ما بها من أضرار وموقع عليه من قبل المخالف ورجل الشرطة يمكن الرجوع له والاحتجاج به من عدمه؟

3 – في حال وقوع أضرار نتيجة رفع المركبة أو أثناء حجزها من سيكون المسؤول وكيف سيتم تعويض مالك المركبة عن تلك الأضرار التي لحقت بها؟

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع شكاوى المواطنين الذين تضررت مركباتهم أثناء الرفع أو الحجز أو تعرضت للسرقة؟

5 – ما النص القانوني الذي استندت عليه الوزارة في استثناء بعض الفئات من هذا القرار وعدم استثناء فئات أخرى؟ يرجى تزويدي بالنصوص القانونية أو المذكرات القانونية السامحة لذلك الاستثناء.

6 – هل تم الإعلان عن مناقصة رفع المركبات وحجزها وفق الإجراءات القانونية المتبعة في مثل تلك الأحوال قبل التعاقد؟

7 – يرجى تزويدي بالعقد المبرم بين الوزارة والشركات المتعاقدة معها لرفع المركبات الى أماكن الحجز وموافقة الجهات الرقابية المختصة على ذلك، مع تزويدي بنسخة من إعلان المناقصة وموافقة الجهات الرقابية عليها ونسخة من عقد الاتفاق.

8 – هل استأجرت الوزارة ساحات من الدولة أو شركات القطاع الخاص أو الأفراد لحجز السيارات المرفوعة بها؟ في حال الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالتفاصيل والإجراءات كافة التي اتبعتها الوزارة لإتمام هذا التعاقد وبيانات أطرافه.

تتمات

أميرنا ووالدنا

يجريها سموه بالنجاح، مؤكدين أن الشعب الكويتي يدعو له بالشفاء العاجل ويقول له الجميع : « خطاك السوء يا صاحب السمو » .

وقد تفاعلت مواقع التواصل الاجتماعي بشكل غير مسبوق ، مع هذه الدعوات الطيبة ، وظل هاشتاج بعنوان «صباح الأحمد» على موقع «تويتر» هو الأعلى طوال يوم أمس ، وكتب فيه آلاف الكويتيين والخليجيين والعرب ، كلمات جميلة ورائعة بحق صاحب السمو الأمير ، امتلأت بالدعاء له بالشفاء والعافية ، والتأكيد على أنه في مقام الوالد لكل إنسان كويتي ، وأن أمته العربية جمعاء تبتهل إلى الله سبحانه أن يعافيه ، و يشفيه شفاء لا يغادر سقما .

الغانم : على آسيا

المزمنة منها، كقضية الشعب الفلسطيني أو الطارئة كأزمة الروهينغا، ، مؤكدا أنه لا تنمية بلا استقرار ، ولا تنمية من دون تحصين الدم البشري ، ولا تنمية وجل الموارد تصب في التسلح وبناء الترسانات.

وتطرق الغانم في كلمته إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية ، التي تجعل من قارة آسيا وحدة واحدة برغم اختلاف الديانات والأعراق والألوان.

وقال : «إن سؤال التنمية في آسيا أصبح سؤالا ضروريا ومفصليا وليس عنوانا ترفيا وشعاريا، وبالتبعية أصبح الحديث عن التعاون بين دول آسيا حديثا يتماشى ومنطق التاريخ وحقائق الواقع».

وأضاف الغانم «على آسيا أن تتكامل وتتعاون وأن تنفض عنها عقدة النقص ، وأن تؤمن باحتمالاتها كقارة واعدة وصاعدة لا قارة تعاني من الجوع والعوز والفقر والفياضانات والسيول والزلازل».

الحمود : « الحزمة الثالثة »

وضع حجر أساس «الحزمة الثالثة» ، من مشروعات تطوير منظومة النقل الجوي المحلية ، بحضور سفير الصين لدى البلاد وانغ دي ، ان هذه المرحلة تأتي ضمن المشروعات الاستراتيجية التي تنفذها الدولة حاليا بغية تطوير البنى التحتية في مطار الكويت الدولي ، وزيادة قدرته الاستيعابية سنويا ، بما يواكب الخطة المتكاملة الرامية لتحقيق الرؤية الاميرية السامية بتحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري.

من جانبه، قال نائب المدير العام لشؤون التخطيط والمشاريع في «الطيران المدني» المهندس عماد الجلوي ، ان وضع حجر اساس هذا المشروع ، يأتي استكمالا لخطط البلاد في تحديث وتأهيل البنى التحتية لقطاع النقل الجوي.

الحريري طوى

والاتهامات بأنه قد يكون محتجزا هناك.

وقد نفى الحريري مزاعم احتجازه في السعودية ، وإجبارها له على تقديم استقالته من منصبه.

ورفض الرئيس اللبناني ميشال عون قبول استقالته إلى حين عودته شخصيا.

وقد توقف الحريري في عدة محطات منذ مغادرته السعودية السبت، كانت العاصمة الفرنسية باريس أولها حيث التقى بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ثم العاصمة المصرية القاهرة، حيث التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والعاصمة القبرصية نيقوسيا التي التقى فيها الرئيس نيكوس أناستاسيادس.

وبعد بقاء الحريري نحو اسبوعين في الرياض، اتهم عون السلطات السعودية باحتجازه لديها وطالب بعدم تقييد حركته.

وقد غادر الحريري الرياض السبت الماضي ، متوجها الى فرنسا بعد جهود وساطة فرنسية ومصرية ، بحسب وكالة فرانس برس.

ونقلت الوكالة ذاتها عن إدمون رزق، خبير القانون الدستوري اللبناني قوله : «يلزم الدستور اللبناني ، الرئيس بقبول الاستقالة ، مهما كانت طريقة تقديمه». وتصبح الحكومة مستقيلة بعد استقالة رئيسها، وعلى رئيس الجمهورية الدخول في مشاورات لاختيار رئيس وزراء جديد لتشكيل حكومة جديدة. وإذا أصر الحريري على استقالته سيكون أمام عون خياران إما إعادة تكليفه برئاسة الوزراء أو اختيار شخصية سنية بارزة لتشكيل حكومة جديدة.

وقد تستغرق عملية تشكيل حكومة جديدة عدة أشهر في لبنان ، المنقسم منذ أكثر من عقد بين معسكر المؤيدين للسعودية والمعسكر المدعوم من إيران.

كما يجب أن تتوفر مشاورات تشكيل الحكومة على تحقيق تمثيل متوازن للطوائف التي يتشكل منها البلاد.

وتواضع النظام السياسي في لبنان على اختيار رئيس الوزراء من المسلمين السنة ، ورئيس الجمهورية من المسيحيين المارونيين ، ورئيس البرلمان من المسلمين الشيعة.

وكان حزب الله الذي هاجمه الحريري قال إنه ما زال يعتبره رئيسا للوزراء.

وشدد زعيم الحزب، حسن نصر الله الاثنين على القول «عندما يأتي الحريري سنرى. نحن منفتحون لكل حوار ومناقشة».

وكان الحريري قال قبل أكثر من أسبوع إنه قد يسحب استقالته ، إذا انسحب حزب الله من المشاركة في النزاعات الأقليمية بالمنطقة.

وتشارك قوات حزب الله في القتال الدائر في سوريا ، إلى جانب القوات الحكومية الموالية للرئيس بشار الأسد.

وقد انتقد الحريري في خطاب الاستقالة ما وصفه بتدخل ايران ، في الشؤون اللبنانية وفي شؤون الدول العربية، فضلا عن حليفها حزب الله اللبناني الذي يشارك في الحكومة اللبنانية.

وقال الحريري إن استقالته جاءت بسبب مؤامرة لاغتياله، متهما إيران وحزب الله بنشر الفتنة في العالم العربي.

وتمكن الحريري قبل عام من تشكيل حكومته بموجب تسوية سياسية أوصلت أيضا عون، أحد أبرز حلفاء حزب الله، إلى رئاسة الجمهورية بعد فراغ دستوري استمر لعامين ونصف العام.

نواب : شبهات

وقال الكندري إن ذلك القرار أثار جدلا واسعا وأحدث انقساما في الشارع الكويتي ، بعد أن تحدث البعض عن وجود شبهة دستورية في تطبيقه ، داعيا الجراح إلى استشارة الخبراء الدستوريين مثلما أخذه برأي قيادات المرور للتأكد من وجود شبهة دستورية من عدمه .

أضاف : إذا تبين للوزير الجراح من رأي الخبراء الدستوريين وجود شبهة دستورية في القرار ، فمن الواجب تراجع الداخلية عن تنفيذه نظرا لما عرف عن الجراح تميزه بتعاونه مع نواب مجلس الأمة.

في السياق نفسه أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، تطرق فيه بشكل خاص إلى موضوع استثناء بعض الفئات من تطبيق قرارحجز المركبات ، مطالبا بالرد على من التساؤلات ، أبرزها : لماذا لم يتدرج القرار بالعقوبة وفقا لما تنص عليه القوانين من وجوب تناسب العقاب مع المخالفة ؟ وهل يوجد لدى وزارة الداخلية « أمر حجز مركبة يتضمن مخططا كروكيا، يبين فيه حال المركبة وقت رفعها بشأن خلوها أو ما بها من أضرار وموقع عليه من قبل المخالف ورجل الشرطة ، يمكن الرجوع له والاحتجاج به من عدمه ؟ وفي حال وقوع أضرار نتيجة رفع المركبة أو أثناء حجزها ، من سيكون المسؤول ، وكيف سيتم تعويض مالك المركبة عن تلك الأضرار ، وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع شكاوى المواطنين الذين تضررت مركباتهم أثناء الرفع أو الحجز أو تعرضت للسرقة ؟ وما النص القانوني الذي استندت عليه الوزارة في استثناء بعض الفئات .

كما طلب العتيبي تزويده بالعقد المبرم بين الوزارة والشركات المتعاقدة معها لرفع المركبات الى أماكن الحجز .

الجبير افتتح

العزيز، وتحقيق الحل والانتقال إلى مستقبل جديد».

وتابع قائلا:« الشعب السوري في كل مكان ينظر إليكم بأمل وينتظر منكم نتائج ملموسة لتحقيق تطلعاته».

بدوره قال المبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا، إنه لا بد من وضع مستقبل سوريا أولا، مضيفا «لا بد من الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية وفق قرارات مجلس الأمن».

وأكد أن حربا كبيرة في سوريا أثرت على المنطقة.

وقال إنه خلال بضعة أيام ستضع إطارا للعملية السياسية في سوريا. وتابع : «نريد وفدا قويا للمعارضة السورية في جنيف، وعلى وفد المعارضة أن يشمل كافة الأطراف الممثلة للشعب».

هذا وبدأ أمس الأربعاء في الرياض مؤتمر للمعارضة السورية على مدار يومين ، وبمشاركة أكثر من 140 شخصية ، تضم تيارات وأحزابا وقوى سياسية وعسكرية بالإضافة إلى المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، بهدف تنسيق المواقف قبيل مؤتمر سوتشي ، الذي دعت إليه روسيا في إطار الحديث عن مبادرة سياسية لحل الأزمة السياسية كمرحلة طبيعية بعد انتهاء داعش.

ومن المرتقب أن يخرج المؤتمر بموقف واحد حول مسألتي الدستور ومصير الأسد.

أما الجهات المشاركة في هذا الاجتماع، فعلى رأس القائمة، الائتلاف الوطني السوري الذي يشارك بحوالي ثلاثة وعشرين عضوا.

وأبرز الأسماء: رياض سيف رئيس الائتلاف الحالي، أنس العبدة رئيس الائتلاف الأسبق، إلى جانب هادي البحرة رئيس الائتلاف السابق، فيما تشارك مجموعة القاهرة هي الأخرى بواحد وعشرين عضوا، أبرزهم فراس الخالدي رئيس منصة القاهرة، إلى جانب الفنان والناشط السياسي جمال سليمان.

أما مجموعة موسكو فالمصادر تقول إنها ستشارك بحوالي ثمانية أسماء، أبرزهم علاء عرفات، إلى جانب نمرود سليمان.

كذلك الفصائل العسكرية تشارك بحوالي واحد وعشرين اسماً، أبرزها محمد علوش وبشار الزعبي.

وسيشهد مؤتمر الرياض أيضاً حضور أكثر من سبعين اسماً من الشخصيات الوطنية والمستقلة وأعضاء مجالس محلية سورية، أبرزها عارف دليلة ويحيى قضماني.

« الميزانيات » : ارتفاع

الكبير في حجم الجهات الحكومية ، وتضخم الميزانية ، كون القانون صادرا منذ العام 1964.

وناقشت اللجنة مع المختصين في ديوان المحاسبة المعوقات التي تواجهها مع بعض الجهات الحكومية ، حيث أفاد ممثلو الديوان بأن قانون المناقصات الجديد لم يعالج بعض المثالب التي قد تؤدي لاستمرار بعض الملاحظات مستقبلا ، بخاصة مدة 30 يوما الخاصة بدراسة المشاريع خصوصا المشاريع الكبرى، حيث يرى الديوان صعوبة إنجاز تلك الدراسات في الجهات الحكومية في تلك المدة.

كما تطرق الديوان إلى عدم التزام لجنة المناقصات المركزية بالتحقق من توافر الاعتمادات المالية لدى الجهات الحكومية قبل الترسية، إضافة إلى عدم قيامها بالتحقق من المبالغ المحالة إليها ما نتج عن تحقق وفورات نتيجة أخطاء حسابية تم اكتشافها من قبل الديوان.

النصف : انتهاء

التشريعية لتسريع عملية تخصيص القسائم للمستحقين.

وقال النصف إن الإسكان مثل أولوية قصوى منذ مجلس الأمة الماضي لما لهذا الملف من انعكاس مباشر على الأسرة الكويتية، مشيرا الى أن الخطوات التي بدأت منذ أربعة سنوات بدأ المواطن اليوم يقطف ثمارها، لافتا الى أن المرحلة ستشهد المزيد من التشريعات التي ستخدم القضية الاسكانية.

وشدد على أن الملف الإسكاني لن ينتهي حتى تعود أرقام الطلبات الى حجمها الطبيعي والمعقول، لافتا الى أن بناء المدن الجديدة، وتوفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ البنى التحتية، ومتابعة أداء الشركات في التنفيذ، ومراجعة الطلبات لبيان المستحقين من عدمهم، كل تلك الأمور تمثل مسؤولية حكومية ونيابية مستمرة.

« المالية » : مشروع

وقال رئيس اللجنة صلاح خورشيد إن الكويت محتاجة إلى مثل هذا المشروع ، الذي تقدمت به الحكومة للمرة الأولى ، لأنه في العادة كانت تقدم مراسيم ضرورة في فترات حل مجلس الأمة وعدم وجود برلمان ونقر في أول جلسات مجلس الأمة.

وأشار إلى وجود مادة دستورية صريحة بنص المادة 136 أن يؤخذ الاقتراض بقانون ما يوجب على الحكومة أخذ موافقة المجلس ، وقد تقدمت بهذا المشروع بصفة الاستعجال لإقرار هذا القانون متمنيًا من أعضاء اللجنة دراسة هذا الموضوع.

وذكر أن اللجنة ناقشت المشروع مع المختصين، وأن هناك مطالبات من أعضاء اللجنة بكشف جميع المعلومات حول هذا الموضوع، متمنيًا أن تكون اللجنة المالية مواكبة لإقرار هذا القانون لرفعه بصفة الاستعجال.

وبين خورشيد أن المشروع الحكومي يتضمن الاقتراض بمبلغ 25 مليار دينار ، بفترة سداد تصل إلى ثلاثين عاما ومدة استخدام لمدة عشرين عاما، مشيرًا إلى أن الدولة بحاجة إلى هذا الاقتراض للحفاظ على التصنيف السيادي والعملة الكويتية بما يعزز قوة الدولة في مواجهة التحديات القادمة.

وأوضح أن اللجنة تسعى لعدم إطلاق يد الحكومة في هذا الأمر بالمتابعة ، عبر القنوات الرقابية من وزارة المالية وديوان المحاسبة ، فضلا عن وضع ضوابط وفق فقرة من فقرات القانون المتجهين لإقراره.

السجن مدى الحياة

إبّان مجزرة سربرنيتسا عام 1995 وحصار مدينة سراييفو الذي خلف 10 آلاف قتيل.

وأدانت المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في لاهاي ملاديتش بعشر تهم من إجمالي 11 تهمة.

ملاديتش يرفض الشهادة مع كاراديتش في «مذبحة سربرينيتسا»

ولم يكن ملاديتش، 74 عاما، حاضرا أثناء النطق بالحكم، إذ طردته هيئة المحكمة بعدما صرخ في وجه القضاة.